



نادر الفاخ صالح
إدارة المخاطر

دراسات إقتصادية ومصرفية

قد يتم إستغلال البنوك بعدة أساليب في عمليات غسل الأموال ، كأن يتم الإيداع في حسابات مصرفية لمبالغ صغيرة نسبياً كتجزئة لمبلغ كبير دون أن يثير ذلك شبهة . وهناك أيضاً التواطؤ الداخلي من قبل موظف البنك لتسهيل عملية الغسيل ، وأيضاً يتم عن طريق التحويلات بواسطة البنوك ، وشراء الأدوات النقدية كالتشيكات المصرفية والسياحية واستغلال الوسائل الالكترونية في التحويلات والإيداعات ، أو خلق شركات وهمية يتم التعامل مع البنوك من خلالها . وعلى الرغم من أن الأساليب المستخدمة لغسيل الأموال كثيرة إلا أن أسلوب التحويلات المالية هو الأكثر شيوعاً .

غسل الأموال



وهناك أيضاً التواطؤ الداخلي من قبل موظف البنك لتسهيل عملية الغسيل . وأيضاً يتم عن طريق التحويلات بواسطة البنوك . وشراء الأدوات النقدية كالتشيكات المصرفية والسياحية واستغلال الوسائل الالكترونية في التحويلات والإيداعات . أو خلق شركات وهمية يتم التعامل مع البنوك من خلالها وعلى الرغم من أن الأساليب المستخدمة لغسيل الأموال كثيرة إلا أن أسلوب التحويلات المالية هو الأكثر شيوعاً .

كيف نكافح عمليات غسل الأموال:

القاعدة الذهبية لمكافحة غسل الأموال (أعرف عميلك know your customer KYC):

على جميع فروع البنوك إعطاء عناية كافية لمعرفة العملاء الجدد الذين يرغبون في التعامل مع البنك وفي كافة أوجه التعاون وبالذات طالبي فتح الحسابات الجديدة مع البنك وذلك بالحصول منهم على أكبر قدر من المعلومات المؤيدة بواسطة الأوراق الثبوتية

كما يعنى هذا المصطلح أيضاً تملك الاموال غير المشروعة أو حيازتها أو استخدامها أو توظيفها بأي وسيلة من الوسائل لشراء أموال منقولة أو غير منقولة أو للقيام بعمليات مالية .

تمويل الإرهاب:

صدر القرار رقم ١٣٧٣ بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢٨ م من الأمم المتحدة بمنع تمويل الإرهاب وأصبح ملزماً للدول الأعضاء بتجريم تمويل الإرهاب والتبليغ عن العمليات المشبوهة وتجميد الأموال الخاصة بالإرهابيين . وذلك عن طريق مراقبة التحويلات عبر البنوك وغيرها . ومصادر أموال المنظمات الطوعية.

كيفية استغلال البنوك في عمليات غسل الأموال :

قد يتم إستغلال البنوك بعدة أساليب في عمليات غسل الأموال . كأن يتم الإيداع في حسابات مصرفية لمبالغ صغيرة نسبياً كتجزئة لمبلغ كبير دون أن يثير ذلك شبهة .

تعريف غسل الأموال :

يعرف غسل الأموال بأنه كل سلوك ينطوي علي اكتساب أموال أو حيازتها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو ضمانها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم . متى ما كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الخيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلي شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال.

المقصود بعملية غسل الأموال:

المقصود بمصطلح غسل الاموال في المؤسسات المالية هو إدخال أو تحويل أو التعامل مع أي أموال ناجمة عن عمليات مشبوهة المصدر أو غير مشروعة في مؤسسة مصرفية أو مالية بهدف إخفاء أو طمس المصدر الحقيقي لتلك الأموال لإكسابها صفة الشرعية .



هذا بالإضافة إلى جمع أكبر قدر من المعلومات عن طبيعة نشاط العميل ومصادر دخله والتنبؤات الخاصة بتدفقاته النقدية ووضعه المالي بصورة عامة، مع مراعاة حفظ ذلك في ملف خاص بالعميل.
إعطاء عناية كافية لمعرفة الزبائن الجدد الذين

كما يجب مراعاة الآتي حتى لا يقع الجميع تحت طائلة المسائلة القانونية اذا لم يثبت الاشتباه:
- الإلتزام التام بمعاملة كافة العملاء على أساس أنهم شرفاء ولا يتعاملون بغسل الأموال .

يعكس حقيقة الاقتصاد. ما يقود إلى تضخم في الأسعار وهشاشة في النمو الاقتصادي. يهددان بانتهاء الاقتصاد متى ما تم الانتهاء من تلك العمليات .

دراسات إقتصادية ومصرفية

يرغبون في التعامل مع البنك

الحصول علي أكبر قدر من المعلومات المؤيدة بواسطة الأوراق الثبوتية عن طبيعة نشاط ومصادر الدخل

طرق وأساليب غسل الأموال

باستخدام التوريدات النقدية:

-استبدال فئات صغيرة بفئات كبيرة لمبالغ كبيرة وبشكل متكرر.

-إيداعات نقدية متكررة (الأكثر من مرة في اليوم الواحد).

-الزيادة الملحوظة في حجم الإيداعات الآتية والتي يتم تحويلها أو توزيعها على حسابات أخرى أو أشخاص لا علاقة لهم بصاحب الحساب.

-إيداعات نقدية دورية لتغطية سحب نقدية أوامر سحب وحوالات خارجية مكثفة.

-فتح عدة حسابات وإيداع مبالغ مختلفة في هذه الحسابات تكون في مجملها مبلغاً ضخماً.

-الشركات التي تقتصر عملياتها فقط على السحب والإيداع دون استخدام العمليات المصرفية التجارية الأخرى.

-الإيداعات النقدية الكبيرة والتي تتبعها عمليات إصدار حوالات أو شيكات بنكية مقابلة.

-العملاء الذين تحتوي توريداتهم على عملات مزيفة أو تالفة.

-عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية وبمبالغ كبيرة وبشكل متكرر.

-شراء الشيكات السياحية مقابل الدفع نقداً.

-الحوالات الواردة والتي يعاد تحويلها خلال فترة قصيرة.

-التحويلات المتماثلة في نفس اليوم أو خلال فترات متلاحقة يومياً أو أسبوعياً.

-العمليات الكبيرة أو المتكررة والمتصلة بنشاط (Offshore) إذا رأى المسؤول المختص أنها غير متناسبة مع هذا النشاط.

-استخدام حساب لاستقبال تحويلات وإجراء تحويل صادر إذا رأى المسؤول المختص أن ذلك لا يتناسب مع نشاط صاحب الحساب.

- يحق لنا الاشتباه في أي عملية غير عادية ولا تتناسب مع العميل المعني وفي هذه الحالة وبكل هدوء ومن غير علم العميل يجب أن نبلغ الجهة المسئولة

- لا يحق لنا أن نقرر في أي عملية بأنها غسل أموال

- من واجبنا التحقق من المعلومات وليس من واجبنا التحقيق مع العميل.

تلقي المعلومات عن أي من العمليات المشبوهة وتسجيلها في قاعدة بيانات

القيام بأعمال الفحص والتحري بالتنسيق مع الجهات الرقابية

التبليغ للنيابة بما تسفر عنه أعمال التحري والفحص من دلائل تشير إلى حدوث عمليات غسل أموال أو تمويل الإرهاب

التنسيق وتبادل المعلومات مع الجهات الرقابية في الدولة ومع الجهات المختصة في الدول الأجنبية والمنظمات الدولية فيما يتعلق

بمكافحة غسل الأموال

تقديم المعلومات المطلوبة للجهات القضائية القيام بأنشطة التدريب

إعداد الدراسات والبحوث وتحليل البيانات في مجال مكافحة غسل الأموال

توعية الجمهور من خلال برامج مختصة.

الآثار الاجتماعية:

خطر الآثار السلبية التي تسببها عملية غسل الأموال في المجتمع من ناحية التشجيع

على انتشار الجريمة والفساد الإداري. والابتعاد السلبي عن القانون وقتل روح المبادرة لدى

أفراد المجتمع. والتشجيع على إشاعة جميع الأمور المتعلقة بالأعمال الإجرامية التي تحتاج

إلى عمليات غسل الأموال. ولا شك أن هذه العوامل تؤثر في الاستقرار الأمني والاجتماعي

بشكل يؤثر في الاقتصاد. إلا أن آثارها الوخيمة في الاقتصاد تحتاج إلى مجلدات من التحليل.

ولكن في هذا الطرح سأختصرها على شكل نقاط رئيسية. حيث إن كثرة عمليات غسل

الأموال تتسبب في خلق الاقتصاد الخفي أو الاقتصادات السوداء أو اقتصادات الظل. وهي

ما يعني إنتاج اقتصاد وعرضاً للنقد وهمياً لا

البلدان الرئيسية في غسيل الأموال :

كشفت تقرير رسمي أمريكي أن حجم تجارة غسيل الأموال وصل إلي ٣.٦١

تريليونات دولار وهو أكبر من الميزانية الأمريكية الراهنة وما يعادل ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي

للاقتصاد العالمي. وأكد التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية ورفعته للكونجرس

وأوردته صحيفة "الشرق الأوسط" أن غسيل الأموال تضاعف بشكل صاروخي علي مدى

العقد السابق بعد أن كان يبلغ ٣٠٠ - ٥٠٠ مليار دولار في عام ١٩٩٧. مشيراً إلي أنه أصبح

من الواضح بشكل متزايد أن المعادن النفيسة والأحجار الكريمة تستخدم لغسيل الأموال

ونقل القيمة وتمويل الأرباح.

وحددت وزارة الخارجية الأمريكية البلدان الرئيسية في غسيل الأموال في عام ٢٠٠٨م

ولم يتضمن سوى لبنان والإمارات من الدول العربية والدول هي على التوالي: أفغانستان

وأنتيغوا وبربودا وإستراليا والنمسا وجزر البهاما وبليز والبرازيل وبورما وكمبوديا وكندا

وجزر كايمان والصين وكولومبيا وكوستاريكا وقبرص والدومينيكان وفرنسا وألمانيا واليونان

وجواتيمالا وجيرنسي وهاتي وهونغ كونغ والهند وأندونيسيا وإيران وجزيرة مان وأسرائيل

وإيطاليا واليابان وجيرسي وكينيا ولاتفيا ولبنان وليختنشتاين ولكسمبرج وماكاو

والمكسيك وهولندا ونيجيريا وباكستان وبنما وباراجواي والفلبين وروسيا وسنغافورة

وإسبانيا وسويسرا وتايوان وتايلاند وتركيا وأوكرانيا والإمارات وبريطانيا والولايات المتحدة

وأوروغواي وفنزويلا.

وشدد التقرير علي أن نشر الاحصاءات المتعلقة بجرائم غسيل الأموال الملاحقات

القضائية من شأنه أن يسهل تقييم وتعزيز إلي الجوانب القضائية في نظام مكافحة

غسيل الأموال. كما طالب التقرير الحكومة السعودية التصديق علي اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد.